Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

The impact of the currency sale window on the money laundering process in Iraq for the period (2004-2022)

Abstract

The issue of the foreign currency auction is of great importance to economists, and it is one of the monetary policy tools used by the Central Bank. Since the Central Bank of Iraq is the central market for foreign currency and uses a managed float system, the currency sale window was implemented on April 10, 2004 and is still operating until now. . The window was created to reduce fluctuations in the value of the Iraqi dinar against the US dollar. The currency selling window was a legitimate gateway to money laundering operations, through forged transactions and documents that contained the names of people who had no connection to such business and the transfer of large sums of money outside Iraq. Therefore, the Central Bank of Iraq took measures to limit money laundering operations by working on the platform. Electronic technology which contributed to reducing corruption and money laundering operations .

Information

Received: 1/3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

Keywords:
foreign currency selling window, money laundering process

* Corresponding author: E-mail addresses: : aber8888@mu.edu.iq.
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/220-227

أثر نافذة بيع العملة الأجنبية على عملية غسيل الأموال في العراق للمدة (2004-2022)

أ.م.د علي جابر عبد الحسين، ولاء حامد عبدالباري

جامعة المثنى:كلية الادارة والاقتصاد

الخلاصة

يحظى موضوع مزاد العملة الأجنبية بأهمية كبيرة من قبل الاقتصاديين وهو أحد أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي وبما أن البنك المركزي العراقي هو السوق المركزي للعملة الأجنبية ويستخدم نظام التعويم المدار، فقد تم تطبيق نافذة بيع العملة في 10 أبريل 2004 ولا تزال تعمل حتى الآن. تم إنشاء النافذة للحد من التذبذب في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. حيث كانت نافذة بيع العملة بوابة مشرعة لعمليات غسيل الاموال وذلك من خلال المعاملات والوثائق المزورة التي تحتوي على اسماء اشخاص ليس لهم علاقة بها كذا اعمال وتحويل مبالغ كبيرة الى خارج العراق ولذك قام البنك المركزي العراقي باتخاذ اجراءات للحد من عمليات غسيل الاموال وذلك من خلال العمل على المنصة الالكترونية وهذا ساهم في تقليل عمليات الفساد وغسيل الاموال.

الكلمات المفتاحية : نافذة بيع العملة الاجنبية ، عملية غسيل الاموال

المقدمة

تعد مزادات العملة الأجنبية إحدى الأدوات الجديدة المهمة في البنك المركزي العراقي، والتي بدأ العمل بها بشكل ملموس منذ عام 2003 فصاعداً. وشهدت السياسة النقدية العراقية تحولاً مهماً تمثل بصدور قانون البنك المركزي العراقي (رقم 56) في عام 2004، حيث تولى البنك المركزي العراقي بعدها حق إصدار اللوائح والتوجيهات وتحديد آليات مكافحة الضغوط التضخمية وتحقيق استقرار قيمة العملة. وقد دفعت أهمية هذا الموضوع الدراسة إلى استخدام التحليل الوصفي لهذه المتغيرات لبيان أثر نافذة بيع العملة على غسيل الأموال في العراق. ولتغطية هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى إطار نظري لنافذة بيع العملة وغسيل الأموال، وإطار عملي يشمل مشتريات ومبيعات البنك المركزي وعملية غسيل الأموال في العراق.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في مدى قدرة البنك المركزي العراقي في استخدام نافذة بيع العملة الاجنبية للمحافظة على مستويات التضخم من جهة ومن جهة اخرى للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وضبط عمليات تهريب العملة.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :-

(ان لنافذة بيع العمة الأجنبية أثراً على عملية غسيل الأموال في العراق).

هدف البحث

تتمثل اهداف البحث في التعرف على المقصود بنافذة بيع العملة وغسيل الأموال و القدرة على شرح العلاقة بين نافذة بيع العملة وغسيل الأموال وكذلك القدرة على شرح تأثير نافذة بيع العملة على غسيل الأموال

حدود البحث:-

1. الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية في العراق.
2. الحدود الزمانية: تشمل مدة البحث الزمنية (2004-2022)

الاطار النظري (نافذة بيع العملة ،غسيل الاموال)

1: نافذة بيع العملة الاجنبية(مفهومها,اهدافها،انواعها)

1-1:مفهوم نافذة بيع العملة الاجنبية

تعتبر من الأدوات النقدية الجديدة المستخدمة في عصرنا الحالي، وهي من الأدوات التي تؤثر على الطلب الكلي وتعمل على استقرار المستوى العام للأسعار، وهدفها هو خفض معدل التضخم من خلال التأثير بشكل مباشر على معدل التضخم. وتعد زيادة المعروض النقدي والتحكم في مستويات السيولة والحفاظ على قيمة العملة (عبد النبي ،بلا :4), من الأدوات التي طورتها الولايات المتحدة لتصحيح اتجاه التنمية الاقتصادية في الدول التي تعاني من الأزمات المالية وأزمات العملة. وخاصة الدول التي

تعاني من الدولرة (عبد الرحمن,2017: 573). تختلف آراء الاقتصاديين حول تعريف نافذة مزاد العملة، إذ يرى البعض أن مزاد العملة هو نافذة لبيع وشراء العملات الأجنبية، بينما يعرفها آخرون على أنها آلية بسيطة يستخدمها البنك المركزي لبيع العملة. يتم الاحتفاظ بكمية معينة من العملات الأجنبية في مزاد علني لتحديد سعر البيع وكميته (اسماعيل ,2012: 12)، وتعرف أيضًا السوق. بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن الطلب على العملة يلبي المعروض من العملة، وبالتالي يشكل سعر الصرف. من ناحية أخرى، يشترط على البنوك المشاركة في نافذة بيع العملة فتح حسابات خاصة لدى البنك المركزي لأغراض السياسة النقدية بشكل عام ومزادات العملات الأجنبية بشكل خاص.

نافذة بيع العملات هي نوع من نوافذ بيع العملات أحادية الاتجاه، وهي آلية تعتمدها بعض البنوك المركزية كوسيلة للتدخل في سوق الصرف الأجنبيتُستخدم أساليب تثبيت سعر الصرف لسد الفجوة في الطلب المحلي على العملات الأجنبية (Bank of Thailand: 2013,328). إن ضعف دور الوساطة المالية يجعلها وسيلة التدخل الوحيدة القادرة على تحقيق استقرار سعر الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار. كما أنها مصدر هام لتمويل تجارة القطاع الخاص والطلب المحلي على السلع والخدمات، وتبذل الجهود لتقليل الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي، إلا أن ذلك ينعكس في زيادة قيمة العملة ويستبعد تحقيق استقرار نسبي للأسعار(werne: 2001,25). ومن خلال نافذة بيع العملة، يمكن للسلطات النقدية تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال تغطية العملة بالكامل من الاحتياطيات، مع تلبية الحاجة إلى الدولار، والسماح للتجار بتداول العملات الأجنبية بحرية لتمويل تجارتهم، وتحقيق الاستقرار في السوق المحلية من خلال توفير إمدادات السلع الأساسية (عبدالرحمن،2017: 573).وتسمح هذه الأداة للبنك المركزي بالتأثير على زيادة المعروض النقدي أو نقصانه. فشراء العملات الأجنبية يزيد من المعروض النقدي وبيع العملات الأجنبية يؤدي إلى عكس ذلك. يؤدي تثبيت سعر الصرف بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية إلى استقرار الأسعار في الدولة ودعم العملة الوطنية وزيادة قيمتها.

2-1: اهداف نافذة بيع العملة الاجنبية

يمكن شرح الغرض من نافذة العملة في أي بلد على النحو التالي(عكاوي،سلمان،2004: 70):

- المساهمة في استقرار سعر الصرف، وتوفير مقياس ضد التضخم، والحفاظ على المستوى العام للأسعار، خاصة فيما يتعلق بواردات السلع النهائية.
- تعمل نافذة العملة كسوق يقوم البنك المركزي من خلالها بالإشارة إلى سعر الصرف وتحديد المنطقة المناسبة لاعتمادها كمقياس اسمي لتوقعات التضخم.
- وتساهم في تمويل القطاع الخاص فيما يتعلق بالمعاملات في السلع والخدمات المطلوبة في السوق المحلية.
- كما أنها الوسيلة التي تمتثل من خلالها البنوك لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وإذا فشلت في الحفاظ على متطلبات الاحتياطي القانوني المحددة، يتم بيعها في المزاد العلني.

3-1: أنواع نافذة بيع العملة الاجنبية

تختلف الية عمل مزاد العملة الاجنبية مع اختلاف الاهداف الخاصة بالسياسة النقدية وتعمل نافذة بيع العملة بأتجاهين يمكن توضيحها بما يأتي :-

1) **نافذة بيع العملة ذات الاتجاهين:** تتدخل البنوك المركزية بشكل مباشر في سوق الصرف الأجنبي، سواء كمشترين أو بائعين للعملة الأجنبية، شريطة أن يكون سعر الصرف مستقرًا وأن يقتصر مصدر عرض العملة على عدد محدود من الأعضاء المشاركين، ممثلين في الحكومة أو قطاع التصدير الخاص والبنوك المركزية والبنوك والمؤسسات الأخرى.
2) **نافذة بيع العملة ذات الاتجاه الواحد:** وهنا يدخل البنك المركزي كبائع وحيد للعملة الأجنبية، بهدف تلبية الطلب المحلي وتمويل الواردات. ويحدث احتكار مصدر عرض العملة في الدول ذات الاقتصادات الريعية التي تعاني من اختلالات هيكلية، حيث يتم تلبية الطلب على السلع والخدمات عن طريق الاستيراد ويحتكر البنك المركزي بيع العملة الأجنبية منفرداً، فيكون مزاد العملة سوقاً للصرف ويكون للبنك المركزي دور في التصرف في مبيعات العملة والتأثير في سوق الصرف(رحيم،2020: 44)

2:- عملية غسيل الاموال(مفهومها،مراحلها،مصادرها)

1-2: <u>مفهوم ظاهرة غسيل الاموال</u>

لقد أصبح البحث في حدوث وظهور ظاهرة غسيل الأموال من الأهمية بمكان لما لها من تأثير سلبي مباشر على كافة أنشطة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الفردية والجماعية على حد سواء. ومع ذلك يبقى المصطلح غير شائع ومقتصراً على الأفراد والهيئات المهنية والهيئات الحكومية، ولا يعرف الناس إلا أن أفراداً وجماعات متنفذة تنهب المال العام بوسائل مختلفة. وبعبارة أخرى، فإن ظاهرة غسيل الأموال مشكلة في

معظم دول العالم . لما لها من انعكاسات سلبية تؤثر على المؤسسات واقتصاديات الدول بشكل عام.

من اجل التعرف اكثر على مفهوم غسيل الاموال هناك مجموعة من المفاهيم الخاصة بهذا المصطلح نذكر منها وكما يلي:-

المفهوم الاول :- وهي ظاهرة منظمة دوليا يرتكبها أفراد ومؤسسات ومنظمات مالية وغير مالية من خلال سلسلة من المعاملات المالية التي تنطوي على أموال غير مشروعة تم الحصول عليها عن طريق ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون وتنفذ تباعا بمساعدة وسطاء وفساد مالي وإداري كواجهة للمعاملات لحماية الأموال غير المشروعة من الملاحقة القضائية. (الشافي:2001،ص16).

المفهوم الثاني:- يعرّف المشرّع العراقي ظاهرة غسل الأموال بأنه الشخص الذي يحاول إجراء معاملات مالية تستخدم فيها عائدات أنشطة غير مشروعة، مع علمه بأن الأموال المستخدمة هي عائدات أنشطة غير مشروعة وغير قانونية. (المادة(3)غسيل الاموال:2004).

من خلال المفاهيم السابقة يمكننا القول بأنه غسيل الأموال هو ظاهرة ضخ الأموال وتداولها مع إخفاء طابعها أو استخدام العائدات النقدية في شكل من أشكال النشاط غير المشروع، مما يؤثر سلباً على جميع مؤسسات واقتصاديات الدول.

2-2: مراحل غسيل الاموال

اولا: المرحلة الاولى (مرحلة الايداع النقدي):-

وتسمى ايضا مرحلة التوظيف (الاحلال) وهي اكثر المراحل خطورة واصعبها يتم إدخال عائدات الجريمة، أي جميع الأموال الناتجة عن الاحتيال إلى النظام المصرفي، وتقسيمها إلى مبالغ ونقلها بكميات صغيرة إلى النظام المصرفي، وتقسيمها إلى مبالغ ونقلها بكميات صغيرة بواسطة المسافرين في حقائب، أو نقلها بحراً مع التجار العاديين، وذلك لتنفيذ المراحل اللاحقة، وهي مرحلة السيولة وهي أخطر المراحل وأصعبها، لأنها تتعامل مباشرة مع شكل النقود.

ثانيا: المرحلة الثانية (مرحلة التغطية):-

ويشار إليها أيضاً بمرحلة التمويه (التجميع)، حيث يتم إخفاء العلاقة بين الأموال القذرة ومصدرها الأصلي من خلال شبكة معقدة من المعاملات المالية المشروعة، (بما في ذلك خطابات الاعتماد غير المخففة، وشراء وإعادة بيع العقارات والأشياء الثمينة، وبطاقات اليانصيب الرابحة، والتحويلات المصرفية والبرقية والتحويلات الإلكترونية وشراء الأسهم في المحافظ الاستثمارية). تخفيها التحويلات الغامضة والمعقدة داخل وخارج البلاد من خلال عدة أعمال

ثالثا: المرحلة الثالثة (مرحلة الدمج):-

تُعرف هذه المرحلة أيضًا بمرحلة التجميع، وهي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها إعادة إدخال الأموال في الاقتصاد وجعلها تبدو وكأنها أتت من مصادر نظيفة، وذلك لتبرير ثروة غسيل الأموال وتجنب الشكوك والشبهات. في هذه المرحلة، يتم في هذه المرحلة أيضاً تسييل الأصول غير النقدية مثل الأوراق المالية والاستثمارات في الذهب والمعادن والممتلكات وتجميع الأموال من مختلف البلدان في حساب واحد. يتمتع هذا الحساب بطابع قانوني ويسمح لمالكه بالتصرف في هذه الأموال دون أي شبهة فيما يتعلق بمصدرها. والهدف من ذلك هو دمج الأموال بشكل دائم مع الأموال المشروعة وضمان إخفاء مصدرها القذر. وبما أن الأموال تكون قد مرت بالفعل بعدة مراحل من إعادة التدوير والتحويل، تمتد على مدار عدة سنوات، فهي المرحلة الأصعب في الكشف عنها والمرحلة الأكثر خطورة وأمانًا بالنسبة لغاسلي الأموال (علي:2013،ص19).

2-3: مصادر غسيل الاموال

إن ظاهرة غسل الأموال عملية تابعة يستلزم اكتمالها وحدوثها حدوث جريمة أخرى تسبقها، أو ما يسمى بالجريمة الأولية، أو الجريمة الأصلية التي تم الحصول على الأموال غير المشروعة منها، وأهم هذه المصادر:-

1- الاتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة وفقًا للقوانين واللوائح الوطنية، بما في ذلك مختلف أنواع الاتجار بالمخدرات والدعارة وشبكات الرقيق الأبيض والاتجار بالأعضاء.

2- تهريب السلع والخدمات المستوردة عبر الحدود دون دفع الرسوم والضرائب المقررة، بما في ذلك تهريب السلع من المناطق الحرة، وتهريب التبغ والسلع الاستهلاكية المعمرة والأسلحة، وتصدير النفط بشكل غير قانوني (جمال:2008،ص33).

3- أنشطة السوق الظلمة التي تدر دخلاً كبيراً للمشتغلين بها بالمخالفة للقوانين الوطنية، مثل المعاملات بالعملات الأجنبية في البلدان التي تفرض قيوداً صارمة على المعاملات بالعملات الأجنبية، والمعاملات في السلع التي يكون عرضها غير كافٍ بالنسبة للطلب في البلد، حيث يكون سعر البيع مبالغاً فيه بشكل كبير بما يخالف لوائح الأسعار التي تضعها السلطات المحلية، والممارسات الاحتكارية.

4- أعمال الرشوة واختلاس الأموال والفساد المالي والإداري والتربح من الوظيفة العمومية بالحصول على دخل غير مشروع مقابل أداء أو عدم أداء أعمال تدخل في سلطة الموظف العمومي من أشكال بيع الوظيفة (عبدالله ،2013: 124).

5- الدخل المتأتي من التهرب الضريبي من خلال التلاعب بالحسابات أو إخفاء مصادر الدخل؛ عدم دفع الضرائب على الأنشطة التجارية والخدمية والصناعية والزراعية؛ والدخل المتأتي من الودائع في البنوك الأجنبية والتحويلات إلى الخارج (كامل:2005،ص 16).

جدول رقم (1)

مشتريات ومبيعات العملة الاجنبية لدى البنك المركزي(المبالغ بالمليار)

السنة	مشتريات البنك من العملة الأجنبية من وزارة المالية	مبيعات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي
2004	10802	6008
2005	10600	10643
2006	16400	11175
2007	26700	15980
2008	45500	25869
2009	23000	33998
2010	41000	36171
2011	51000	39789
2012	57000	48649
2013	62000	55678
2014	47515	54463
2015	32450	44304
2016	25653	33524
2017	40355	42201
2018	52229	47133
2019	58851	51127
2020	30730	44080
2021	46000	37100
2022	53400	46800

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي قسم الاحصاء لسنوات (2004-2022)

1-مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية

الاطار العملي لنافذة بيع العملة وغسيل الاموال

اولا: التحليل الوصفي لمشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة الاجنبية

تتألف مزادات العملة من جانبين: أولاً، يقوم البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية من الخزانة والبنوك ووزارة الخارجية، وثانياً، يقوم البنك المركزي ببيع العملة للبنوك وشركات تحويل الأموال والمؤسسات المالية الوسيطة. وكما في الجدول ادناه:

يوضح الجدول (1) أن إجمالي قيمة الدولارات الأمريكية التي اشتراها البنك المركزي كانت في اتجاه تصاعدي، حيث ارتفعت قيمة الدولارات الأمريكية التي اشترتها وزارة المالية من البنك المركزي العراقي بين عامي 2004 و2013. حيث بلغت مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية لعام 2004 (10802) مليار وفي عام 2013 بلغت (62000) مليار ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، إضافة إلى الصادرات النفطية خلال هذه الفترة، وبالإضافة إلى الارتفاع في الكمية، بلغت نسبة مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية إلى إجمالي المشتريات (99%). خلال نفس الفترة لم تتجاوز كمية مشتريات البنك المركزي من البنوك ودوائر الدولة 1% من إجمالي المشتريات، فإذا كان السبب هو انخفاض مشتريات البنك المركزي ودوائر الدولة، وكانت الأسباب البنوك هي - قلة دور القطاع الخاص وكذلك القطاع الحكومي غير النفطي في تعزيز المعروض من النقد الأجنبي، وعدم المشاركة في العملية الإنتاجية، واقتصارها على القطاعات الخدمية والتجارية، إلا أنه خلال المدة 2014- وفي عام 2016، انخفضت مشتريات البنك المركزي من الدائرة المالية بمقدار (47,515)، (32,450) و(2,565.3) مليار على التوالي. ويعزى هذا الانخفاض إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية. وأدت الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الدولة، فضلا عن تدمير معظم حقول النفط والسيطرة على المناطق الحدودية، مما تسبب في انخفاض كبير في صادرات النفط، مما أثر على مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية، لكن الاتجاه الهبوطي لم يستمر طويلا،اذ ارتفعت مشتريات السنوات اللاحقة (2017-2019) وهذا بسبب؛ ارتفاع أسعار النفط العالمية. أما عام 2020م فقد انخفضت مشتريات البنوك من العملات الأجنبية لتصل إلى (30,730) وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط بسبب إغلاق معظم المصانع سواء على صعيد الاقتصاد بشكل عام. والقطاع المصرفي على وجه الخصوص.وفي عامي 2021و2022 فقد ارتفعت مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية لتبلغ(46000) و (53400) مليار ويعود سبب هذا

الارتفاع الى زيادة إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة ارتفاع اسعاره في الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب على الطاقة الذي شهده العالم من جانب، ومن جانب آخر إقرار الموازنة العامة للدولة لعام 2021 وما صاحبها من ارتفاع في الإنفاق العام. وكما مبين في الرسم البياني ادناه:

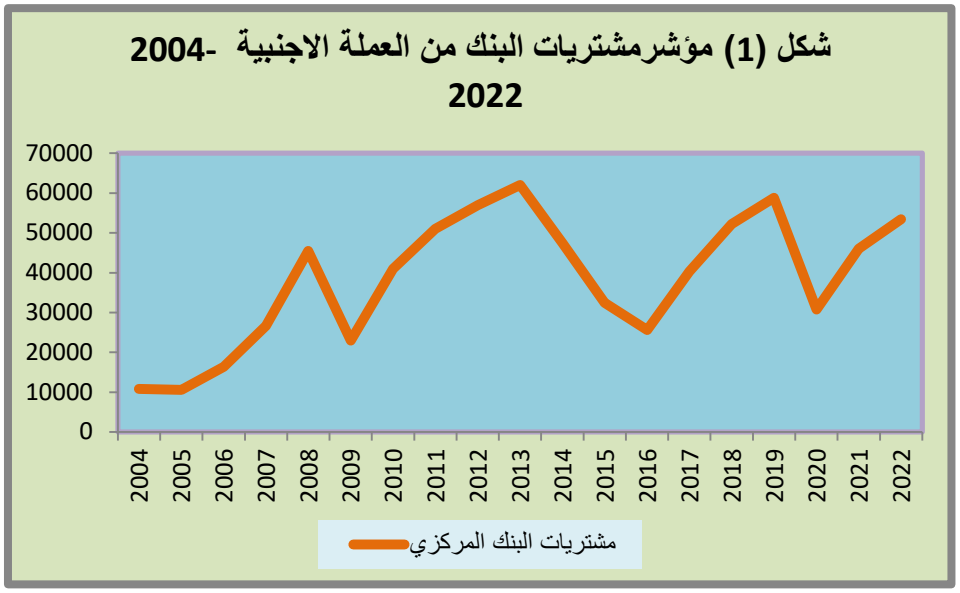

ثانيا: التحليل الوصفي لمبيعات نافذة بيع العملة الاجنبية

فيما يتعلق بمبيعات العملة الاجنبية نلاحظ من الجدول (1) ان مبيعات البنك المركزي احذت اتجاه تصاعدي خلال المدة (2004-2013) حيث بلغت المبيعات خلال هذا المدة (6008-55678) مليار دولار ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة الضخ النقدي السنوي الذي يستند الى قوة تصرف الدولة بإيراداتها من العملات الاجنبية المستحصلة من الايرادات النفطية لإشباع حاجات الموازنة العامة بجانبيها الاستهلاكي والاستثماري وكذلك كان سبب هذا الارتفاع لتغطية التزامات الدولة التي تفاقمت من العهد السابق ولتحسين وضع الاقتصاد العراقي، وخلال عام 2007م ومن اجل اشباع حاجات القطاع الخاص من العملة الاجنبية في عمليات الأستيرادات اصبحت العملة الاجنبية تباع في المزاد بطريقتين: الطريقة الاولى تمثلت في التحويلات الدولية (الحوالات) وهي قابلة التحويل الى حسابات خارجية للبنوك المشاركة في المزاد لتجهيز استيراد القطاع الخاص بشكل رئيس، أما فيما يتعلق بالطريقة الثانية فتتضمن المبيعات النقدية الى البنوك لتغطية الاحتياجات المتعددة مثل السفر والعلاج وغيرها، وخلال هذا العام ارتفعت مبيعات البنك المركزي لتبلغ (15980) مليار دولار وكان سبب هذا الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على الحوالات وهذا يعود الى التوسع في حجم التجارة مما ينعكس على حجم الاستيرادات للبضائع وايضا الاستفادة من فرق السعر بين النقد والحوالة وهذا ادى الى ارتفاع الحوالات المتأتية الى الدول وبيعها بسعر اقل من سعر المزاد النقدي . ولوحظ أنه بين عامي 2008 و 2013 ارتفعت المبيعات وكان ذلك بسبب السياسة المالية العامة، إذ ارتفع معدل الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ في السنوات السابقة وذهبت معظم النفقات إلى الإنفاق الاستهلاكي ونتج عن ذلك زيادة في الطلب الإجمالي، مما أدى إلى زيادة الواردات من العالم الخارجي لتلبية الطلب. الإنفاق الاستهلاكي وارتفاع الطلب على الدولار لتغطية الواردات، فضلاً عن ضعف السياسات الضريبية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف القدرة الإنتاجية المحلية. وفي عام 2014 انخفضت مبيعات البنك المركزي إلى 54,463 مليار، واستمر هذا الاتجاه النزولي حتى عام 2016 حيث وصل إلى 33,524 مليار، ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة الإنفاق العام ومبيعات البنك المركزي ومزادات البنوك في عام 2020 حيث واجه العراق أزمة اقتصادية وسياسية أقل ودفعت المبيعات البنك المركزي العراقي إلى خفض قيمة العملة الرسمية مقابل الدولار الأمريكي في ديسمبر 2020. وهذا هو الإجراء الأول من نوعه منذ خمس سنوات.

اما في عام 2021 فقد انخفضت مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية عما كانت عليه في عام 2020م لتبلغ (37100) مليار دولار ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض استيرادات العراق بسبب استمرار الازمة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانتشار الوباء والتقيد في سلاسل التوريد الذي شهده العالم بسبب الجائحة من جانب والى تغير سعر الصرف والذي ادى الى ارتفاع السلع المستوردة فضلا عن ارتفاع السلع العالمية. اما مايتعلق في عام 2022 فقد عاودت مبيعات العملة الاجنبية الارتفاع لتبلغ (46800) مليار دولار عما كانت عليه في 2021 ويعود هذا الارتفاع الى ارتفاع مبيعات النقد نتيجة

زيادة طلب الافراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل بين الدول تدريجيا. وكما في الرسم البياني

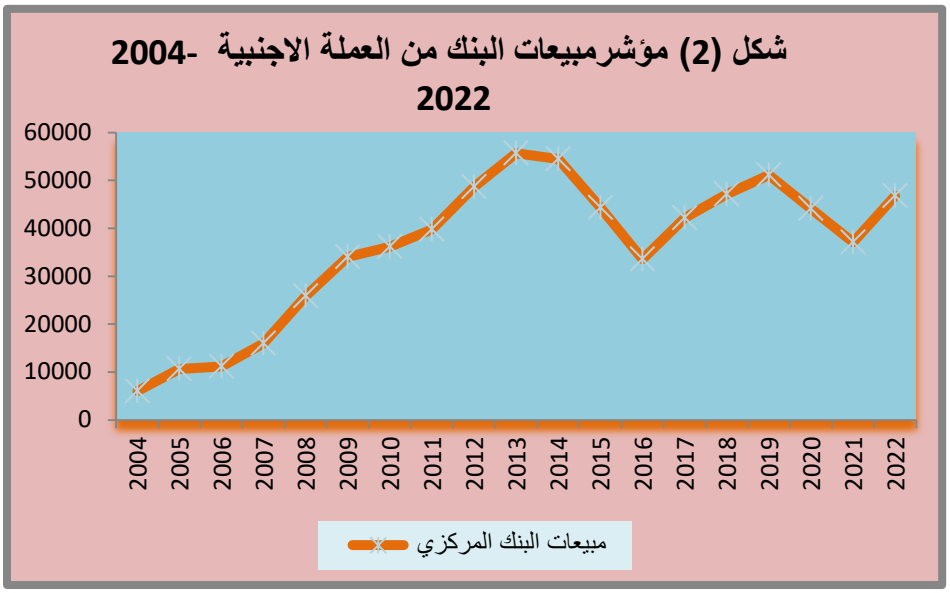

ثالثا: التحليل الوصفي للعلاقة بين نافذة بيع العملة وغسيل الاموال

ولا شك أن الخطوات التي اتخذها البنك المركزي العراقي باعتماد المنصات الإلكترونية للتحويلات الخارجية ستقلل من شبهات الفساد وأنشطة غسيل الأموال التي رافقتها زيادة في مبيعات نافذة العملة واستخدام أسماء الأشخاص ذوي الصلة. لا علاقة للبنك. تجارة. وتم تحويل الأموال بأسمائهم دون علمهم أو من خلال وثائق مزورة موضحة في المرافعات. وتزامناً مع ارتفاع التحويلات النقدية أو المبيعات النقدية في المزادات مع فضائح التهرب الضريبي في عام 2022، ارتفعت مبيعات النوافذ إلى أرقام قياسية لم تشهدها المزادات، مما يشير إلى أن نوافذ العملات أصبحت قانونية لغسل الأموال بسبب ضعف الأنظمة وغياب الرقابة بوابة المساءلة.

ويشير ارتفاع المبيعات اليومية في هذه النافذة سواء نقدا أو تحويلات لزيادة أرصدة البنوك الأجنبية، إلى أن مكاتب الصرافة والبنوك تستغل هذه النافذة لتمرير الأموال المشبوهة وتحويل الأموال إلى الخارج عن طريق تقديم مستندات مزورة بأسماء مستعارة، وبالتالي المشاركة في أنشطة غسيل الأموال في العراق بطريقة رسمية وقانونية بفضل آلية نافذة العملة القديمة (N22-O) تسهل عملية تحويل وتحويل الأموال دون رقابة دقيقة ومتابعة كاملة وتحويل الأموال من رجال الأعمال في العراق إلى المستفيد النهائي وتحقيق الغرض النهائي من النقل (المشهداني،2023: 5-7).

الاستنتاجات

1-على الرغم من صعوبة تقدير حجم الاموال المغسولة خارج الدولة الا انه من الواضح تعرض العراق الى عملية نهيب ونزيف كبيرة في ثرواته وهذا دليل على ما تعانيه الدولة من فساد مالي واداري.

2- ضخامة الاموال المغسولة والمهربة الى الخارج والتي تمر عبر مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الاجنبي في مزاد العملة، تؤشر كذلك الى وجود طرق اخرى من الاموال غير المشروعة وبمستويات عالية مثل تهريب النقد الاجنبي بالحقائق او عبر عمليات المقاصة التي تجريها مكاتب التحويل المالي وشركات الصيرفة غير المجازة من قبل البنك المركزي.

3- يعد مزاد العملة نافذة اساسية للاموال الغير مشروعة في العراق اذ تهريب اكثر من 200 مليار دولار اذا مايعادل نصف مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الاجنبي خلال مدة البحث (2004-2022).

التوصيات

على أساس البحث والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصى بما يلي:-

1- مراجعة هيكل وإدارة بيع العملة الأجنبية في مزادات العملة من قبل البنك المركزي العراقي.

2- تفعيل التنسيق بين البنك المركزي والوزارات والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة لتوفير البيانات والمعلومات من أجل الحد أو التقليل من المعاملات الوهمية والوهمية.

3- تشديد الرقابة والسيطرة على المصارف وشركات تحويل الأموال المشاركة في مزادات العملة في عملية تحويل الأموال إلى عملائها، وزيادة العقوبات كرادع في حال عدم الالتزام بالتعليمات والضوابط.

4- رفع مستوى التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتتبع الكيانات الأجنبية التي ترسل إليها البنوك المركزية الأموال بناء على طلب البنوك وشركات تحويل الأموال.

المصادر

1-وليد عيدي عبد النبي،"مزاد العملة ودوره في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي"، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان متوفر في منشورات البنك المركزي.

2- ماهر عزيز عبد الرحمن، "قياس تأثير مزاد العملة كاداة نقدية فعالة لسوق السيولة النقدية لإرساء أسس النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013) "، مجلة الجامعة العراقية ، الجامعة التكنلوجية ، العدد37، المجلد2017،2.

3- عوض فاضل اسماعيل، "تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد2012،34.

4- عمر محمود عكاوي، زهير حامد سلمان، "دور مزاد العملة الأجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة(2003-2011)،" مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 101، 2004.

5- سيماء رحيم،"اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية،2020.

6- محمود حسين الوادي،احمد العساف،"الاقتصاد الكلي"، الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر، 2009.

7- ازاد احمد سعدون، سميرة فخري،"اثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 منتصف 2013"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد 7 ، العدد 23، 2011، ص100.

8- نادر عبدالعزيز شافي ، تبييض الاموال / دراسة مقارنة لنيل شهادة الماجستير ، بيروت ٢٠٠١، .

9- خوجة جمال : جريمة تبييض الاموال ، دراسة مقارنة لنيل شهادة الماجستير ، الجزائر .٢٠٠٨،

10- مصطفى كامل ، ظاهرة غسيل الاموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والاجراءات الدولية لمكافحتها ، رسالة ماجستير ، بغداد ، 2005.

11- قدور علي ، المسؤولية الجزائية للبنك عن جنحة تبييض الاموال، رسالة ماجستير ، الجزائر، 2013 .

13- خبابة عبدالله : انعكاسات غسل الاموال على تمويل التنمية في الدول النامية ،الجزائر، ٢٠١٣.

14- قانون مكافحة غسيل الاموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ .

15- قانون مكافحة غسيل الاموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ / جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٣٨٧ في ١٦/١١/٢٠١٥.

17- Bank of Thailand (2013)"Foreign exchange policy and intervention under inflation targeting in Thailand" BIS papers No 73.

18- Cuevas, Con Alfredo and Werner Alejandro M. (2001) "The Mexican Experience with a Floating Exchange-Rate Regime" IMF work paper, Washington p.25